

Distr.: General
24 April 2012
Arabic
Original: English

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



الدورة الموضوعية لعام ٢٠١٢

نيويورك، ٢٧-٢ تموز/يوليه ٢٠١٢

البند ٢ (ب) من جدول الأعمال المؤقت*

الجزء الرفيع المستوى: منتدى التعاون الإنمائي

بيان مقدم من مركز التعاون بين الطوائف العرقية، وهو منظمة غير
حكومية ذات مركز استشاري لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي

تلقى الأمين العام البيان التالي الذي يجري تعميمه وفقا للفقرتين ٣٠ و ٣١ من قرار

المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٣١/١٩٩٦.

* E/2012/100



الرجاء إعادة استعمال الورق

250612 200612 12-31490 X (A)



البيان

ضرورة وجود برنامج عالمي جديد للتنمية

إن حضارتنا تتطور بشكل متفاوت. وإذا كان المهندسون هم الذين يبنون الطائرات والقطارات والمنازل والحواسيب الحديثة، فإن السياسيين والقوات المسلحة هم الذين يصيغون الاقتصاد العالمي من أجل التحكم في دول أخرى. وقد ترسخ لدى البلدان التي تقود العالم، مثل ألمانيا وفرنسا والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية والولايات المتحدة الأمريكية واليابان، مفهوم منذ وقت طويل يشير إلى أن استقرار الدولة يتوقف على توفير وضمان حقوق واحتياجات المواطنين.

ومع الأسف، ففي الواقع، فإن العلاقة بين البلدان تسير في اتجاه معاكس لذلك تماما. فقد أصبحت البلدان الغنية والمزدهرة أغنى بشكل متزايد، بينما تزايد فقر البلدان الأفقر.

ونتيجة لذلك، أصبح كثير من الأشخاص من أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية مستعدين بأي ثمن للرحيل إلى بلدان متقدمة. وهناك أيضا من يرغبون في استعادة العدالة ولكن نظرا لعدم قدرتهم على العثور على طريق قانوني فإنهم يلجأون إلى الإرهاب. ومن شأن اتساع الفجوة بين مستويات المعيشة في البلدان النامية والمتقدمة أن يؤدي إلى توحيد هائل للقوى يتركز حول التطرف الإسلامي أو الشيوعي، معلنا الغرب المسيحي مصدرا أساسيا للشر في العالم.

وينبغي لجميع الدول أن تعترف بأن كل فرد، بغض النظر عن مكان مولده أو لون بشرته، له الحق ذاته في أن يعيش حياة عادية. وقد بدأت بالفعل هذه العملية جزئيا: فهناك أفراد كثيرون من آسيا وأمريكا اللاتينية وأفريقيا يقيمون في الولايات المتحدة وكندا وفي أوروبا. ولكن هزيمة الفقر تستلزم استخدام آليات تُنظم الاقتصاد داخل الدول المتقدمة النمو لتنظيم العلاقات بين الدول. وينبغي لكل دولة أن تدفع نسبة مئوية محددة من ناتجها المحلي الإجمالي إلى صندوق عالمي للتنمية. وينبغي للأمم المتحدة أن تشرف على الصندوق. وينبغي أن يكون هدف الأمم المتحدة هو إنشاء هياكل مثيلة للاتحاد الأوروبي والمفوضية الأوروبية، ولكن بقدر أكبر بكثير من اللامركزية. وبمساعدة من هذه الهياكل، سيصبح من الممكن قيادة برنامج عالمي للتنمية لبناء مصانع ومنشآت إنتاجية في البلدان النامية، وفتح جامعات لتدريب المواطنين على المستويات المحلية لكي يصبحوا مهندسين وبنائين وخبراء زراعيين وأطباء ومدرسين، وتقديم تمويل صغير من أجل تطوير المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم. وينبغي إنشاء شبكات محلية للإنترنت والتلفاز. وسيكون من المهم أيضا إنشاء هياكل للرقابة الفعالة على البرامج لتنمية الموارد. وينبغي للحكومات المشاركة في هذه البرامج أن تعمل

وفقا لإجراءات تشريعية ذات صلة، تمكّن على وجه الخصوص أخصائي الأمم المتحدة من رصد تنفيذ برامج التنمية في تلك البلدان. وينبغي للأمم المتحدة أيضا أن تحذو حذو محكمة العدل الدولية في المقاضاة الجنائية لقادة أي بلد مشارك سيئون استخدام الصناديق المخصصة للتنمية. وينبغي إنشاء برنامج خاص للمنح من أجل المنظمات غير الحكومية من البلدان المتقدمة والنامية للرقابة على تنفيذ البرامج.

وهذا الاقتراح يبدو للكثيرين بعيد المنال، لكن في عام ١٩٤٣ كانت فكرة إنشاء الاتحاد الأوروبي محض خيال.
